

المعيار المحاسبي الدولي العاشر

(المعدل في عام ١٩٩٩)

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

تم اعتماد هذا المعيار الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في شهر آذار (مارس) ١٩٩٩ و يعتبر نافذ المفعول على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠ أو بعد هذا التاريخ.

مقدمة

معيار المحاسبة الدولي العاشر " الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية " يحل محل تلك الأجزاء من المعيار العاشر "الظروف الطارئة و الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية" و التي لم يتم إلغاؤها من قبل المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون " المخصصات، المطلوبات المحتملة و الموجودات المحتملة". المعيار الجديد أحدث المتغيرات المحدودة التالية:

١. إفصاحات جديدة لتاريخ المصادقة على البيانات المالية المعدة للإصدار.
٢. شطب الخيار للاعتراف بالأرباح الموزعة كالتزام و المشمولة بالبيانات المالية للفترة، المقترحة منها أو المعلنة بعد تاريخ الميزانية العمومية و لكن قبل المصادقة عليها للإصدار. وقد توضع المنشأة الإفصاح المطلوب عن هذه الأرباح الموزعة إما في صلب الميزانية العمومية كجزء مستقل في حقوق الملكية أو في الإفصاحات الملحقة للبيانات المالية.
٣. التأكيد على أن المنشأة يجب أن تحدث الإفصاحات المتعلقة بالأحداث الواقعة بتاريخ الميزانية العمومية في ضوء الحصول على أي معلومات جديدة عن هذه الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.
٤. شطب متطلبات تعديل البيانات المالية في حالة أن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير إلى أن الاستمرارية غير ملائمة لجزء من المنشأة. حسب المعيار الدولي الأول، "عرض البيانات المالية" الاستمرارية تطبق على المنشأة ككل.
٥. عدة تحسينات على أمثلة لأحداث موجبة للتعديل وأخرى غير موجبة.
٦. عدة تحسينات على المسودات.

المحتويات

معيار المحاسبة الدولي العاشر (المعدل في عام ١٩٩٩)

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

<u>الفقرات</u>	الهدف
١	النطاق
٦ - ٢	تعريف
١٢ - ٧	الاعتراف و القياس
٨ - ٧	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية الموجبة للتعديل
١٠ - ٩	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل
١٢-١١	الأرباح الموزعة
١٥-١٣	الاستمرارية
٢١-١٦	الإفصاح
١٧-١٦	تاريخ المصادقة بالإصدار
١٩-١٨	تحديث الإفصاح عن الأحداث بتاريخ الميزانية العمومية
٢١-٢٠	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل
٢٣-٢٢	تاريخ بدأ التطبيق
	التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية الحالية

معيار المحاسبة الدولي العاشر (المعدل في عام ١٩٩٩)

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

يتكون هذا المعيار من الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة و بلون داكن و يجري تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد و إيضاحات بباقي الفقرات و كذلك في ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية على البنود قليلة الأهمية النسبية (راجع الفترة رقم ١٢ بالمقدمة).

الموضوع:

هدف هذا المعيار هو وصف:

أ. متى يجب على المنشأة تعديل **البيانات** المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية و،

ب. الإفصاحات التي يجب على المنشأة إعطاءها عن تاريخ الـ مصادقة على **البيانات** المالية المصدرة و عن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.

يتطلب هذا المعيار أيضا من المنشأة عدم إعداد **بياناتها** المالية على مبدأ الاستمرارية، إذا دلت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية على أن مبدأ الاستمرارية غير ملائم.

النطاق

١. يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة على الإفصاح عن الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية.

تعريف

٢. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية : هي تلك الأحداث المرغوبة و غير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية و تاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية. يمكن تحديد شكلين من هذه الأحداث:

أ. أحداث لاحقة توفر إثباتات إضافية حول أمور كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية (أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية موجبة للتعديل).

ب. أحداث لاحقة عن أمور نشأت بعد تاريخ الميزانية العمومية (أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة للتعديل).

٣. تختلف الإجراءات المتبعة في المصادقة على إصدار البيانات المالية بناء على الهيكلية الإدارية للمنشأة، المتطلبات القانونية، و الطرق التي اتبعت في إعداد و إتمام البيانات المالية.

٤. في بعض الحالات تعتبر المنشأة مسؤولة عن تقديم بياناتها المالية للمساهمين لأغراض اعتمادها، و ذلك بعد إصدار البيانات المالية. وفي هذه الحالة يكون تاريخ البيانات المالية المصادق عليها للإصدار هو تاريخ الإصدار الأساسي و ليس تاريخ اعتمادها من قبل المساهمين.

مثال

أتمت إدارة منشأة إعداد مسودة بيانات مالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) 20x1 بتاريخ ٢٨ شباط (فبراير) 20x2.

في ١٨ آذار (مارس) 20x2 قام مجلس إدارة المنشأة بالاطلاع على مسودة البيانات المالية وصادق على إصدارها. أعلنت المنشأة أرباحها و بعض معلومات مالية مختارة بتاريخ ١٩ آذار (مارس) 20x2. تم توفير البيانات المالية للمساهمين وغيرهم بتاريخ الأول من نيسان (أبريل) 20x2. تم اعتماد البيانات المالية من قبل المساهمين بتاريخ ١٥ أيار (مايو) 20x2 و تم حفظ البيانات المالية بملفات للجهات القانونية المعنية بتاريخ ١٧ أيار (مايو) 20x2.

تعتبر البيانات المالية مصادق عليها للإصدار بتاريخ ١٨ آذار (مارس) 20x2 (بتاريخ مصادقة مجلس الإدارة).

٥. في بعض الحالات يتطلب من إدارة المنشأة تقديم البيانات المالية لمجلس إشرافي (مكون فقط من أشخاص غير تنفيذيين) للمصادقة عليها. في هذه الحالة تعتبر مصادقة الإدارة على تقديم البيانات المالية للمجلس الإشرافي هو تاريخ المصادقة على الإصدار.

مثال

بتاريخ ١٨ آذار (مارس) 20x2 صادقت الإدارة على إصدار البيانات المالية للمجلس الإشرافي. المجلس الإشرافي مكون فقط من أعضاء غير الإدارة و ممكن أن يتضمن ممثلين عن الموظفين وعن مصالح آخرين من خارج المنشأة. صادق المجلس الإشرافي على البيانات المالية بتاريخ ٢٦ آذار (مارس) 20x2 و بذلك أصبحت البيانات المالية متاحة للمساهمين و غيرهم بتاريخ ١ نيسان (أبريل) 20x2, تم تقديم البيانات المالية للمساهمين في الاجتماع السنوي بتاريخ ١٥ أيار (مايو) 20x2 و من ثم حفظها في ملفات الجهة القانونية بتاريخ ١٨ مايو 20x2.

تعتبر البيانات المالية مصادقة للإصدار بتاريخ ١٨ آذار (مارس) 20x2 وهو تاريخ مصادقة الإدارة على الإصدار للمجلس الإشرافي.

٦. الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تتخذ من جميع الأحداث حتى تاريخ المصادقة على البيانات المالية للإصدار، حتى لو حصلت هذه الأحداث بعد نشر إعلان الأرباح أو أية معلومات مالية أخرى مختارة.

الاعتراف و القياس

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية الموجبة للتعديل

٧. يجب على المنشأة تعديل المبالغ المقرة في البيانات المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية الموجبة للتعديل.

٨. فيما يلي أمثلة على أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية توجب التعديل و التي تتطلب من المنشأة تعديل المبالغ المقررة في البيانات المالية أو إقرار بنود لم تكن مقررة من قبل.

أ. قرار من المحكمة بعد تاريخ الميزانية العمومية يصادق بأن المنشأة عليها التزام أو ديون بتاريخ الميزانية العمومية مما يتطلب المنشأة تعديل المخصص الموجود أصلاً أو إنشاء مخصص و ذلك بدلاً من الإفصاح عنها في البيانات كالتزامات محتملة فقط.

ب. استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير إلى تعرض مبلغ أحد الموجودات للانخفاض أو أن المبلغ المعترف به كمخصص خسائر لانخفاض مبلغ الأصل يتطلب التعديل بتاريخ الميزانية العمومية، فعلى سبيل المثال:

١. إفلاس أحد العملاء بعد تاريخ الميزانية العمومية يؤكد وجود خسارة بتاريخ الميزانية العمومية في الذمم المدينة و يتوجب على المؤسسة تعديل مبلغ الذمم المدينة.
٢. بيع بضائع بعد تاريخ الميزانية العمومية ممكن أن يعطي دليلاً على صافي القيمة التحصيلية بتاريخ الميزانية العمومية.

ج. تحديد بعد تاريخ الميزانية تكلفة شراء أصول أو العائد من بيع أصول قبل تاريخ الميزانية العمومية.

د. التحديد بعد تاريخ الميزانية العمومية - لمبلغ مشاركة الأرباح أو علاوات , إذا كان على المنشأة التزام قانوني أو التزام حقيقي حالي بتاريخ الميزانية العمومية يجعل مثل تلك الدفعات كنتيجة لأحداث قبل هذا التاريخ (انظر المعيار رقم ١٩ منافع الموظفين).

هـ. اكتشاف غش أو خطأ يظهر أن البيانات المالية كانت غير صحيحة.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل

٩. يتوجب على المنشأة أن لا تعدل مبالغ أقرت فيها البيانات المالية لتعكس الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل.

١٠. مثال على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل هي انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات بين تاريخ الميزانية العمومية و تاريخ المصادقة على البيانات المالية للاصدار. فلا يعود الانخفاض في القيمة السوقية عادة إلى ظروف الاستثمار بتاريخ الميزانية العمومية بل يعكس ظروفًا نشأت في الفترة التالية. و لذلك لا تقوم المنشأة بتعديل مبلغ الاستثمارات المقر في البيانات المالية. وبشكل مشابه لا تقوم المنشأة بتحديث مبالغ الاستثمارات المفصح عنها بتاريخ الميزانية العمومية مع أن المنشأة قد تحتاج إلى إعطاء إفصاح إضافي كما هو مطلوب بالفقرة رقم ٢٠.

الأرباح الموزعة

١١. إذا كانت الأرباح الموزعة لحاملي أدوات الملكية (كما هو معرف في المعيار رقم ٣٢، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) مقترحة أو معدن عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية. وعلى المنشأة ألا تعتبر هذه الأرباح الموزعة كمطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية.
١٢. المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض البيانات المالية" يتطلب من المنشأة الإفصاح عن مبلغ الأرباح الموزعة التي اقترحت أو أعلن عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية ولكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية. المعيار المحاسبي الدولي الأول يسمح للمنشأة بعملية الإفصاح هذه إما
- أ. في صلب الميزانية العمومية كبنء مستقل في حقوق الملكية، أو
- ب. في إيضاحات البيانات المالية.

الاستمرارية

١٣. على المنشأة ألا تجهز بياناتها المالية على أساس مبدأ الاستمرارية في حالة قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية العمومية، أنها تنوي تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات التجارية، أو ليس لها بديل واقعي إلا أن تفعل هذا.
١٤. التدهور في نتائج الأعمال والمركز المالي بعد تاريخ الميزانية العمومية يمكن أن يشير للحاجة إلى اعتبار فيما إذا كانت الاستمرارية مناسبة، إذا كانت الاستمرارية ليست مناسبة سيكون الأثر كبيراً، حيث يتطلب هذا المعيار تغيير جوهري في الأساس المحاسبي وليس تعديل للمبالغ المقررة حسب المبادئ والموجودات المحاسبية.
١٥. المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض البيانات المالية" يتطلب بعض الإفصاحات إذا:
- أ. لم تكن البيانات المالية معدة على أساس الاستمرارية، أو

ب. إذا كانت الإدارة مدركة أو لديها شك يتعلق بأحداث أو حالات يمكن أن تسبب ريب على قدرة المنشأة على الاستمرار . الأحداث أو الحالات التي تتطلب إفصاح ممكن أن تظهر بعد تاريخ الميزانية العمومية.

الإفصاح

تاريخ المصادقة للإصدار

١٦. على المنشأة الإفصاح عن تاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية ومن أعطى صلاحية المصادقة. إذا كان مالكي المنشأة أو غيرهم لديهم القدرة على تعديل البيانات المالية بعد إصدارها على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة.

١٧. من الضروري للمستخدمين معرفة متى تم المصادقة على إصدار البيانات المالية لأن البيانات المالية لا تعكس الأحداث بعد هذا التاريخ.

تحديث الإفصاح عن الظروف في تاريخ الميزانية العمومية

١٨. في حال استلام المنشأة بعد تاريخ الميزانية معلومات عن ظروف وجدت أصلاً في تاريخ الميزانية العمومية، على المنشأة تحديث الإفصاح المتعلق بهذه الظروف في ضوء المعلومات الحديثة.

١٩. في بعض الحالات تحتاج المنشأة إلى تحديث الإفصاح في بياناتها المالية ليعكس المعلومات المستلمة بعد تاريخ الميزانية العمومية، حتى وإن لم يكن لهذه المعلومات تأثير على المبالغ التي أقرتها المنشأة في بياناتها المالية. مثال على ذلك، الحاجة لتحديث الإفصاح هو عندما يتوفر الدليل بعد تاريخ الميزانية العمومية عن التزام محتمل والموجود أصلاً بتاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة لاعتبار فيما إذا كان من الممكن الاعتراض بمخصص كما ينص المعيار المحاسبي الدولي السابع والثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة"، وعلى المنشأة تحديث الإفصاح عن المطلوبات المحتملة في ضوء ذلك الدليل.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل

٢٠. عندما تكون الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة للتعديل ولكنها ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم للبيانات المالية لأخذ القرارات وعمل التقييمات المناسبة، على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة هامة من الأحداث غير الموجبة للتعديل:

أ. طبيعة الحدث ، و

ب. تقدير لأثرها المالي أو بيان بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير.

٢١. فيما يلي أمثلة على الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير الموجبة للتعديل والتي قد تكون ذات أهمية لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدم للبيانات المالية على عمل التقييمات وأخذ القرارات المناسبة:

أ. عملية اندماج أعمال رئيسية لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (المعيار الثاني والعشرون، اندماج الأعمال يحتاج إفصاح محدد في مثل هذه الحالات) أو التخلص من شركة تابعة رئيسية.

ب. الإعلان عن خطة لإيقاف عملية التخلص من أصل أو تسديد التزامات متعلقة بعملية متوقفة أو الدخول في اتفاقيات ملزمة لبيع مثل هذه الموجودات أو تسديد هذه المطلوبات (أنظر المعيار الخامس و الثلاثون "العمليات المتوقفة").

ج. عملية شراء أو بيع رئيسية للأصول أو مصادرة لأصول رئيسية من قبل الحكومة.

د. دمار مصنع إنتاج رئيسي نتيجة حريق بعد تاريخ الميزانية العمومية.

هـ. الإعلان أو بدء التنفيذ لخطة إعادة هيكليّة (أنظر المعيار السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجودات المحتملة")

و. حدوث أو احتمال حدوث حركات على الأسهم العادية بعد تاريخ الميزانية العمومية، المعيار الثالث و الثلاثون "ربحية السهم" يشجع المنشأة للإفصاح عن وصف لمثل هذه الصفقات غير تلك المتعلقة بقضايا الرسملة وتجزئة الأسهم.

ز. التغييرات الكبيرة وغير العادية في أسعار الموجودات أو في أسعار صرف العملات الأجنبية بعد تاريخ الميزانية العمومية.

ح. التغيير في النسب الضريبية أو قوانين الضريبة المظنونا لمسنة بعد تاريخ الميزانية العمومية، والتي لها تأثير واضح على الموجودات والمطلوبات الضريبية الحالية والمؤجلة (أنظر المعيار الثاني عشر "ضريبة الدخل").

ط. الدخول بالتزامات أو مطلوبات محتملة هامة، مثل إصدار ضمانات رئيسية، و

ي. البدء بمقايضة نتيجة أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

تاريخ بدأ التطبيق

٢٢. يبدأ تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ من أو بعد الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

٢٣. في عام ١٩٩٨ حل المعيار السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة، الموجوبات المحتملة" محل أجزاء من المعيار المحاسبي الدولي العاشر "الأمر الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية" والتي عالجت موضوع الأمور الطارئة للتعامل مع الأحداث. هذا المعيار يحل محل ما تبقى من المعيار العاشر.